إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا

(من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية)

المكي معتوق سعود • وحميدة المحجوب •

ملخص

في ظل تطور أعمال المصارف وتنوع خدماتها وتعقدها في بيئة تتسم بكثرة المخاطر وظروف عدم التأكد، أصبحت المراجعة الداخلية من الضروريات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، إذ أوصت التقارير العلمية في العديد من دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية باعتبارها أحد أهم عناصر دعم الإدارة الناجحة، حيث تتبع أهمية الرقابة والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية من ارتباط نشاطها بالنقود، بالإضافة إلى تشعب خدماتها وخصوصاً المصارف ذات الفروع المتعددة والمنتشرة في مساحات جغرافية مختلفة، إذ تتعرض هذه المصارف لمخاطر الاختلاس والخطأ بشكل كبير، لذا يجب أن يرتقي دور المراجعة الداخلية في المصارف لتوجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، بالإضافة إلى تقديم ضمانات على أن المخاطر التي تواجه أنشطة المصارف تدار بفاعلية.

بناء على ذلك، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من المصارف التجارية العاملة في مدينتي مصراتة والخمس وعددها (11) مصرفاً، واقتصرت هذه الدراسة على هاتين المدينتين لصعوبة الوصول إلى كل المصارف وفروعها العاملة في ليبيا بسبب ظروف البلاد، حيث تم توزيع عدد (41) استبانة، أُسترد منها (39) صحيفة، وتم التحليل من خلال الاختبارات الإحصائية اللازمة.

وتوصلت الدراسة إلى توفر إمكانية لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها في إطار المفاهيم الحديثة لإجراءات المراجعة الداخلية، وبما يتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال المهنة والعمل.

الكلمات الدالة: المراجعة الداخلية، المخاطر، إدارة المخاطر.

1- مقدمة

في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي اجتاحت الكثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي تسببت في إشهار العديد من المصارف والمؤسسات المالية إفلاسها كمصرف الائتمان والتجارة الدولي Bank of Credit and Commerce International (BCCI)، التي تعزى إلى عدة أسباب من أبرزها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية خاصةً الرقابة على المخاطر، ازداد اهتمام الفكر المحاسبي بمهنة المراجعة الداخلية باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحسين بيئة الرقابة الداخلية وتحقيق شفافية التقارير المالية، فتطور نتيجة لهذا الاهتمام الدور التقليدي للمراجع الداخلي والمتمثل في المراجعة المنتظمة لفعالية الرقابة الداخلية، والتحقق من التلاعب أو مساعدة المراجع الخارجي واتسع نطاقه ليشمل متابعة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة لإدارة المؤسسة، بالشكل الذي يضمن معه كفاءة وفعالية القرارات المتخذة من قبل الإدارة، ومن ثم يضيف قيمة للمؤسسة، متماشيا بذلك مع ما

• قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، ليبيا، إيميل:Saoud-ly@live.com

أشارت إليه معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الذي تأسس سنة (1941) في الولايات المتحدة الأمريكية، من ضرورة تطبيق مدخل المراجعة الداخلية المبنى على المخاطر؛ لما له من دور مهم في تحسين فعالية أداء المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

2- مشكلة الدراسة:

باعتبار أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا تمثل أحد دعائم الاقتصاد الوطني، وتسهم بشكل كبير في دعم الخطط التنموية في المجالات المختلفة، هذا فضلاً عن ارتباط نشاطها بالنقود، بالإضافة إلى تشعب خدماتها خصوصاً تلك المصارف ذات الفروع المتعددة والمنتشرة في مساحات جغرافية مختلفة، الأمر الذي يجعلها أكثر عُرضة للمخاطر التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل كبير لذا فهي بحاجة إلى وجود إدارات وأقسام متخصصة تقوم بوظيفة المراجعة الداخلية تكون ذات كفاءة وفاعلية عالية في أداء مهامها.

بناءً على ذلك، جاءت هذه الدراسة للتعرف على إمكانية قيام المراجعين الداخليين بالمهام الخاصة بمتابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر في المصارف العاملة بليبيا، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الذي يمكن صياغته في الشكل التالي: **هل توجد إمكانية لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا؟** والذي سيتم الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يتمتع المراجعون الداخليون العاملون في المصارف التجارية الليبية بالإدراك والوعي الكافي بأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية؟

- ما مدى توفر المتطلبات اللازمة لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر؟

3- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع المراجعة الداخلية من جوانب عدة، ومن خلال الاطلاع تم تكوين إطاراً معرفياً حول موضوع البحث ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد البحث وتصميم الاستبيان، كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي عرضاً لهذه الدراسات على النحو التالي:

أولاً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Page ,Spira ,2006)، بعنوان: Risk Management The Reinvention of Internal Control and The Changing Role of Internal Audit، استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في إنجلترا، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي، واستعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك، والدور الجديد للمراجع الداخلي لتقليل هذه المخاطر. وخلصت الدراسة إلى أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجه المؤسسة، وأن التطور الكبير في إدارة المؤسسات يتطلب الاهتمام بقسم المراجعة الداخلية، وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وإدارة المخاطر.

- دراسة (Coetzee ,Fourie ,2009)، بعنوان: Perceptions on the role of the internal audit function in respect of risk، تهدف هذه الدراسة استقصاء مدى إدراك كبار المسؤولين التنفيذيين والموظفين الماليين وكذلك رؤساء لجان المراجعة في الشركات العاملة في جنوب أفريقيا لدور وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أنه ينظر إلى دور وظيفة المراجعة الداخلية بأنها إيجابية، إلا أن وجهة نظر الإدارة العليا، تختلف عن وجهة نظر رؤساء لجان المراجعة بشكلٍ كبير، كما يتوقع هذين الطرفين زيادة مشاركة المراجعة الداخلية في القضايا المتعلقة بالمخاطر، ويمكن أن تستفيد الإدارة العليا ولجان المراجعة من تقييم هياكل إدارة المخاطر بمؤسساتهم.

- دراسة (Institute of Internal Auditors ،2011 (IIA))، بعنوان: Internal Auditing role in risk management، تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور

الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك دور مهم للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر، وأن وجود الفهم السليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المراجع في وضع خطة المراجعة التي تراعي منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال.

ثانياً : الدراسات العربية

- **دراسة (مرابطي، 2013)**، بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعين الداخليين في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، وتوصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى المراجع الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية، وأنه ليس من مهام المراجع الداخلي تحديد المخاطر وقياسها، وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الأداة العليا في المصارف بنشاط المراجعة الداخلية وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في المصارف.

- **دراسة (مونة، 2014)**، بعنوان: واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها كآلية رقابية لتطبيق إدارة المخاطر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعي وإدراك لدى المؤسسة بأهمية إدارة المخاطر، وأن تبني ثقافة الخطر داخل المؤسسة يساعد على عملية اتخاذ القرار عموماً ويسهل عمله إدارة المخاطر بشكل خاص، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية مما يساعد على تطويرها وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في المؤسسة، كما أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية لمساعدة المؤسسة في مواجهة الأزمات والمحافظة على بقائها.

- **دراسة (المحجوب، 2015)**، بعنوان: دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد نظام لتقييم إجراءات إدارة المخاطر لدى إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وبالتالي فإن المراجعين الداخليين لا يقومون بدورهم في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية.

مما سبق عرضه، تبين أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر اتفقت على أن للمراجعين الداخليين دور هام في إدارة المخاطر، يتمثل في تقديم الاستشارات اللازمة للأطراف ذات العلاقة بشأن إدارة المخاطر، كما اتفقت على ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة مما يساعد على تطويرها وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في المؤسسة.

وما يميز هذه الدراسة أنها جاءت للتحقق من إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية على المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا من خلال التركيز على عدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مستوى إدراك المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية الليبية لأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية، ومتطلبات تطبيق مدخل المراجعة الداخلية على المخاطر في المصارف التجارية، التي من خلال توفرها يمكننا الخروج بنظام مراجعة داخلي متطور يتمكن من تحسين عمليات إدارة المخاطر ويحقق أهداف المصارف، وهي بذلك تُعد امتدادا للدراسات السابقة، خاصةَ دراسة (المحجوب، 2015) والتي أجريت في ليبيا، وأوصت بضرورة الاهتمام بتوفير نظام لتقييم إجراءات إدارة المخاطر لدى إدارات المراجعة الداخلية لضمان إدارة المخاطر بالشكل المطلوب.

4- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية المشكلة التي تسعى دراستها وهي إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر في ليبيا، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى توسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية في ضوء المفاهيم والإجراءات الحديثة لهذه الوظيفة، كما يساهم في تحسين فعالية إدارة المخاطر ومن ثُم تدعيم استقرار المصارف ووضمان تأثيرها الإيجابي في المجتمع.

5- أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيس في فحص إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وذلك من خلال:

- التعرف على ماهية إدارة المخاطر وأهميتها في المؤسسات وعلاقتها بالمراجعة الداخلية.
- دراسة مدى توفر المتطلبات اللازمة لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.
- محاولة تقديم التوصيات التي من شأنها تسليط الضوء على ضرورة اهتمام إدارة المؤسسة بوظيفة المراجعة الداخلية لتتماشي مع تطورات هذه الوظيفة، وبما يساعدها في إنجاز أعمالها على أحسن وجه.

6- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية المتمثلة في تتوفر لدى إدارات المراجعة الداخلية امكانية لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر، والتي يمكن الإجابة عليها من خلال التحقق من صحة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: يدرك المراجعون الداخليون العاملون بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا أهمية إدارة المخاطر.

الفرضية الثانية: تتوفر لدى إدارات المراجعة الداخلية المتطلبات اللازمة لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر.

7- حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تتناول هذه الدراسة المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر، من خلال التعريف بالمخاطر وكيفية إدارتها بالإضافة إلى التعريف بماهية المراجعة الداخلية وفقاً لإدارة المخاطر، ومتطلبات ومراحل تطبيق هذا المدخل.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الحدود المكانية للدراسة على المصارف التجارية (العامة والخاصة) العاملة في مدينتي مصراته والخمس.

8- هيكلية الدراسة:

انسجاما مع منهج الدراسة قسمت الدراسة إلى جزئيين رئيسين، هما:

الجزء الأول: المفاهيم الأساسية للمراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر.

الجزء الثاني: الدراسة الميدانية.

الجزء الأول: المفاهيم الأساسية للمراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر

في ظل التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية في أعمال المصارف وتنوع الخدمات المصرفية المستحدثة وتعقدها في بيئة تتسم بكثرة المخاطر التي تهدد وجود المصارف واستمراريتها، تطور دور المراجعة الداخلية واتسع نطاقه ليشمل تقديم خدمات استشارية لمساعدة الإدارة في تحسين فعالية أنشطة إدارة المخاطر، وخدمات تأكيدية موضوعية للإدارة بأن المخاطر يتم إدارتها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

1- مفهوم المخاطر:

تعرف المخاطر وفقاً لمعهد إدارة المخاطر The Institute of Risk Management (IRM) بأنها: مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه تتضمن جميع المهام إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدي إلى تحقق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح (الجمعية المصرية لإدارة الخطر، 2008، ص2)، كما عرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي Institute Of Internal Auditors (IIA) بأنها: احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المصرف، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المصرف ودرجة احتمال حدوثها (IIA,2012,P22). كما تعرف بأنها: احتمال حصول حدث، يكون له تأثير على إنجاز الأهداف، تقاس المخاطر على أساس التأثير والاحتمالية

(صبح، 2007، ص145). فمن خلال التعريف نلاحظ أن المخاطر هي عبارة عن أحداث مستقبلية قد يكون لها أثر إيجابي أو سلبي على تحقيق أهداف المؤسسة في حالة عدم السيطرة عليه والتحكم فيه.

2- إدارة المخاطر:

تركز الصناعة المصرفية في مضمونها على كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، فمن خلال إدارة المخاطر يتم فهم كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على المصرف بجميع أشكالها، وتزداد احتمالية تحقيق النجاح وتقليل كل من احتمالية الفشل وعدم التأكد المرتبط بأهداف المصرف بشكل عام (جاد الرب،2011).

في هذا الإطار عرف معهد إدارة المخاطر The Institute of Risk Management (IRM) في بريطانيا إدارة المخاطر بأنها: جزء أساسي من الإدارة الاستراتيجية لأي مصرف، وهي الإجراءات التي يتبعها المصرف بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة (الجمعية المصرية لإدارة الخطر، 2008، ص2)، كما تم تعريفها من قبل مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها: عملية تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، بهدف تزويد المصرف بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز أهداف المصرف المخطط لها (IIA, 2012 ,P) ويتبين من خلال هذا التعريف أن إدارة المخاطر هي عبارة عن أسلوب علمي منظم يساعد المصرف على فهم المخاطر المحيطة بأنشطته، ومن ثم قياسها وتحديد آثارها المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى علاجها وتقليلها إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة والعمل على عدم تكرارها.

3- أهداف إدارة المخاطر:

تسعى المصارف التجارية من خلال تطبيق نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن صياغتها بصفة عامة في الآتي (بن عمارة، 2009، ص3):

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

4- أهمية إدارة المخاطر:

وتتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في: (الشمري، 2013، ص47)

- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصاً في بيئة العولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.
- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونياً مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.
- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

5- مراحل عملية إدارة المخاطر في المصارف:

تقوم عملية إدارة المخاطر في المصارف بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر، ويتم ذلك من خلال المراحل التالية:

- **تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر:**

تتمثل الخطوة الأولى لإدارة المخاطر في تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المصرف من برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة للحصول على أقصى فائدة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر، وبالتالي بلوغ المصرف لأهدافه من خلال ضمان ألا

تحول الخسائر المرتبطة بالمخاطر بينها وبين بلوغها أهدافها (عبدلي، 2012).

- **اكتشاف وتحديد المخاطر:**

من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على المخاطر التي تواجه المصرف، حيث يجب أن يكون العاملون بإدارة المخاطر في المصرف على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لاختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحاً، في حين بعضها الآخر لا يمكن تجاهله، ويتضمن تحديد المخاطر الأبعاد الآتية (زرارقي، 2012، ص80):

- تشخيص طبيعة المخاطر وذلك بتحديد كل أنواع المخاطر وأهميتها بالنسبة للمصرف، فالتشخيص الجيد للمخاطر يضمن تحقيق الأهداف المرجوة (معالجة المخاطر وتقليل احتمال وقوع الخسارة).
- تحديد مصادر المخاطر وعدم التأكد المرتبط بها، والمقاييس الرئيسة، وأثرها على المصرف.
- تقييم كيفية ارتباط المخاطر مع بعضها، وكيف يمكن تصنيفها وتجميعها لأغراض التقييم.

ولتحديد المخاطر والتعرف عليها تستخدم المصارف التجارية العديد من الأدوات، من أهمها السجلات الداخلية للمصرف، وقوائم المراجعة واستقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات وتحليل القوائم المالية وغيرها، وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج (فرج، 2013)، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المصرف.

- **تقييم المخاطر وتصنيفها:**

عندما يتم الانتهاء من عملية التعرف على المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس الخطر التي تم إعدادها بواسطة المصارف، وقد تتضمن مقياس المخاطر العوائد والتكاليف ذات العلاقة والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصلحة وغيرها، لذلك يتم استخدام تقييم المخاطر لاتخاذ قرارات تجاه المخاطر ذات الأهمية للمصارف، وفيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها أو معالجتها (الجمعية المصرية لإدارة الخطر، 2008)، ويمكن تصنيف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات وذلك على النحو الآتي (فرج، 2013، ص87):

- المخاطر الحرجة: وتشمل كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس.
- المخاطر الهامة: وتشمل ظروف التعرض للمخاطر التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تستلزم من المصارف الاقتراض لمواصلة العمليات.
- المخاطر الأقل أهمية: وتشمل ظروف التعرض للمخاطر التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمصارف أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

- **دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر:**

بعد أن يتم تحديد المخاطر وتقييمها ومن ثم تصنيفها تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهتها، ويتم ذلك من خلال البحث والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة المخاطر لاختيار الطرق المناسبة لتغطية المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتتمثل هذه الطرق في الآتي (زرارقي، 2012، ص82):

- تجنب المخاطر: ويستخدم هذا الأسلوب في حالة رفض المصرف قبول مخاطر لا تتوافق مع خصائصه، أو إذا كانت تفضيلات المصرف تتجه للأمان وتبتعد عن المخاطر، ورغم أن تجنب المخاطر يقلل من احتمال وقوع الخسارة إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً للتعامل مع المخاطر.
- تقليل المخاطر: وتستخدم هذه التقنية في حالة قبول المصرف لتحمل المخاطر في حدود معينة، بحيث يقوم بكافة الإجراءات للتقليل من حجم الخسائر قدر الإمكان وجعلها في أدنى مستوياتها.

- نقل المخاطر: أي تحويل الخسائر إلى جهة خارجية مستعدة لتحملها، من خلال التأمين التكافلي، أو بالتنازل عن الأصل المخاطر، وفي هذه الحالة أيضاً تكون تفضيلات المصرف تتجه إلى الأمان قدر الإمكان وتبتعد عن المخاطر.
- اقتسام المخاطر: يعتبر هذا الأسلوب مزيجاً بين أسلوب تحويل المخاطر وأسلوب الاحتفاظ بها، حيث يقوم المصرف بتقييم المخاطر وتحديد المخاطر التي يمكن الاحتفاظ بها، وتحديد المخاطر التي لا يمكنه الاحتفاظ بها ليقوم بتحويلها وفقاً لاحتمالات وقوع الخسائر وحجم هذه الخسائر.

- **تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر:**

تأتي هذه المرحلة بعد اختيار الأسلوب المناسب لمعالجة المخاطر، حيث يتم تنفيذ القرار المتخذ، فإذا استقر الرأي على الاحتفاظ بالمخاطر فإنه ينبغي التأكد من وجود تمويل للمخاطر لتغطية الخسارة الممكنة، وإن كان القرار هو منع الخسارة فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع المخاطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، أما إذا استقر على تحويل هذه المخاطر فإنه ينبغي اختيار الطرف المناسب الذي يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة والتفاوض معه (أبوبكر، السيفو، 2009).

- **متابعة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر:**

إن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب متابعة الهيكل التنفيذي ومراجعته للتأكد من أن المخاطر تم تحديدها بفعالية، وأنه تم اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة للتعامل معها، كما أن المراجعة الدورية للسياسة ووضع المعايير الشاملة يجب أن يتم تنفيذها ومراجعتها وفق معايير الأداء الموضوعة، وذلك لتحديد الفرص الممكنة لعملية التحسين وفقاً لطبيعة العمل في بيئة المصارف التي تتميز بالتغيير بشكل مستمر، حيث يجب تحديد تلك التغيرات في المصارف والبيئة وتحديد كيفية التعامل معها، ومن خلال إجراء التعديلات في الأنظمة وفق ذلك التغير، حيث تسهم هذه المرحلة في تتبع ومراجعة مدى سلامة الأساليب الرقابية على الأنشطة التنفيذية، والتأكد من أن الإجراءات التي يتم اتخاذها مفهومة وواضحة، وتتم وفق مستويات التغيير التي تحدث بالمصرف ومواكبة للبيئة (جاد الرب، 2011).

وبذلك يمكن القول أن إدارة المخاطر بأنها منهجية منظمة تعتمد على أساليب علمية في تحديد المخاطر وقياس آثارها والتحكم فيها بالشكل الذي يساهم في تعظيم احتمالات النجاح وتخفيض احتمالات الفشل.

6- المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر:

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي Institute Of Internal Auditors (IIA) سنة 2001 المراجعة الداخلية على أنها: نشاط استشاري وضمان مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال تقديم طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة المؤسسة (الحيزان، 2008، ص6)، كما يمكن تعريفها بأنها: عملية تقديم رأي موضوعي مستقل لإدارة المؤسسة لتحديد ما إذا كانت مخاطر المؤسسة تتم إدارتها للوصول بها إلى المستويات المقبولة من الخطر (عتش، 2011، ص83). فنلاحظ من خلال هذا التعريف أن للمراجعة الداخلية دور مهم في إدارة المخاطر يتمثل في تقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية المتعلقة بفعالية عمليات إدارة المخاطر إلى الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال القيام بمجموعة المهام والأنشطة المتعلقة بفحص وتقييم وتقديم المقترحات بشأن إدارة المخاطر.

وفي هذا الإطار أشار مجمع المراجعين الداخليين (IIA) 2003 إلى الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها للمساهمة في إدارة المخاطر كالآتي (صبح، 2007، ص173):

- توفير تأكيد حول تصميم وفعالية عمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة.
- توفير تأكيد بأن المخاطر قد تم تقييمها بشكل صحيح.
- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- تقييم الإبلاغ حول حالة المخاطر الأساسية والضوابط.
- مراجعة إدارة المخاطر الأساسية، بما في ذلك فعالية الضوابط، وأية استجابات أخرى إليها.

حيث نلاحظ أن المراجعة الداخلية يجب أن تعمل على فحص الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر؛ وذلك لتتمكن من توفير التأكيد حول كفاءة وفعالية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنها.

7- متطلبات تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر:

تتوقف فاعلية المراجعة الداخلية وتحقيقها لأهدافها المنشودة على توفر مجموعة من المتطلبات التي يجب أن تعمل إدارة أية مؤسسة على توفيرها، وأن يسعى المراجع الداخلي بنفسه إلى تحقيقها، والتي يمكن ذكرها كما يلي (الحيزان، 2008، 24-25):

- ضرورة توفر مجموعة من المهارات والمسؤوليات لدى المراجعين الداخليين مثل: تنمية مهارات التفكير الابتكاري والتحليلي، والإلمام بالمفاهيم المستحدثة في مجال الرقابة وبأحدث الطرق في إدارة وتقييم المخاطر، والإلمام بالأدوات التكنولوجية وكيفية استخدامها في مجال المراجعة.

- ضرورة توفر مجموعة من الصفات الشخصية في المراجعين الداخليين بالإضافة إلى التأهيل الفني والمهني مثل: النزاهة والعدالة، والاهتمام الكامل بمصالح المنظمة، والاتجاه الانتقادي، والمثابرة، والقدرة على الحكم وإبداء الرأي.

- توفر موقع تنظيمي مناسب يحقق للمراجع الداخلي الاستقلال المطلوب لأداء دوره المنوط به، وذلك بحيث تتبع إدارة المراجعة الداخلية رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب وأن تكون على صلة وثيقة بلجنة المراجعة.

- تحديد نطاق المراجعة وسلطاتها ومسؤولياتها من جانب الإدارة العليا تحت إشراف لجنة المراجعة بحيث يشمل نطاق عملها مراجعة الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات المنظمة للعمل، والمراجعة المالية لكافة العمليات المالية للمنشأة بما يحقق قوائم وتقارير مالية دقيقة خالية من الغش والتحريفات الجوهرية، والمراجعة التشغيلية بما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمنظمة وبما يحقق الفعالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتقييم وتحسين إدارة المخاطر والتقرير عنها لكل من الإدارة العليا ولجنة المراجعة، وتقديم الاستشارات للمستويات الإدارية المختلفة والعمل على تحسين عمليات الحوكمة.

- الالتزام بمعايير المراجعة الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية المختلفة.

- ضرورة توافر الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة واللازمة لتنفيذ مسؤولياتها.

- تخطيط عمليات المراجعة والفحص والتقييم التي تنفذها إدارة المراجعة الداخلية.

- توثيق كافة عمليات المراجعة الداخلية في صورة تقارير رسمية توضح فيها نطاق العملية والنتائج التي توصلت إليها والتوصيات اللازمة لعلاج هذه المشكلة وكذا التوصيات الوقائية المناسبة لكل حالة.

- الالتزام بمعايير المراجعة الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية المختلفة.

- ضرورة توافر الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة واللازمة لتنفيذ مسؤولياتها.

- تخطيط عمليات المراجعة والفحص والتقييم التي تنفذها إدارة المراجعة الداخلية.

- توثيق كافة عمليات المراجعة الداخلية في صورة تقارير رسمية توضح فيها نطاق العملية والنتائج التي توصلت إليها والتوصيات اللازمة لعلاج هذه المشكلة وكذا التوصيات الوقائية المناسبة لكل حالة.

8- مراحل تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر:

بالرغم من أن المتابعة والمراجعة هي عبارة عن عملية مستمرة يتم أداؤها دون انقطاع، إلا أن برنامج إدارة المخاطر يجب إخضاعه دورياً للفحص من قبل المراجع الداخلي، وذلك باتباع مراحل معينة من أجل تحقيق بعض هذه الأهداف التي تشمل الآتي:

- مراجعة أهداف إدارة المخاطر وسياستها: تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة المخاطر الذي وضعه المصرف في معرفة أهداف هذا البرنامج، ومدى مناسبتها للمصرف،

ويشمل هذا التقييم عموماً فحص موارد المصرف المالية، وقدرته على تحمل الخسائر المعرض لها، وعندما تكون إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف أخرى، وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض بين التطبيق والسياسة يلزم التوفيق بين الاثنين إما بتغيير الأهداف أو بتغيير أسلوب المصرف في التعامل مع المخاطر (مرابطي، 2013)، وإذا كانت الأهداف غير واضحة يجب تقديم توصيات لإعادة صياغة فلسفة المصرف فيما يرتبط بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملاءمة في هذا الشأن.

- التعرف على المخاطر وتقييم حالات التعرض للخسارة: بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية التعرف على حالات تعرض المصرف للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر، حيث تعتبر بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طُبِّقَتْ في الماضي، وعند إغفال وتجاهل حالات التعرض للمخاطر الرئيسة، يجب على المراجع الداخلي التعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لهذه الحالات، أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لحالات التعرض للمخاطر فيجب عليه التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة (المدهون، 2011).

- تقييم قرارات التعامل مع كل حالة تعرض للمخاطر(دراسة البدائل): بعد أن يتم التعرف على المخاطر وقياسها، يدرس المراجع الداخلي المداخل التي يمكن أن يستخدمها للتعامل مع كل حالة من حالات المخاطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة على مراجعة تعامل المصرف مع المخاطر لتفاديها والحد منها (مرابطي، 2013).

- تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها: يتم تقييم القرارات التي تم اتخاذها والمتعلقة بكيفية التصدي لكل حالة تعرض للمخاطر، والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على الوجه الأكمل، هذا بالإضافة إلى مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة وتمويل الخسارة، كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين (IIA) سنة (2003)، والمعدلة في سنة (2008) نصت في هذا الصدد ضمن المعيار رقم (2120) الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي (IIA, 2012, P11-12):

- يجب على المراجع الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر بالإضافة إلى المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

- يقع على عاتق المراجع الداخلي تقييم مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة المؤسسات، وعمليات التشغيل ونظم المعلومات، ويتم ذلك من خلال تقييم الآتي:
  - موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
  - فعالية وكفاءة العمليات.
  - مدى حماية الأصول.
  - مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

- يجب على المراجع الداخلي في المصرف تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المصرف لهذه المخاطر، وتشمل الآتي:

1. التحقق من أن المخاطر المبلغ عنها تتفق مع المهمة، كما يجب الانتباه إلى وجود أية مخاطر أخرى.
2. دمج المعارف الخاصة بإدارة المخاطر والمكتسبة من خلال قيامهم بالمهام الاستشارية المتعلقة بإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف.
3. مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها، كما يجب الامتناع عن تولي أية مسؤولية إدارية من خلال قيامهم بالإدارة الفعلية للمخاطر.

- التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج: عادة ما يتم إعطاء مراجعة إدارة المخاطر الصبغة الرسمية، ويكون هذا في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل، ويطرح توصيات بإجراء تغيرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ويُرسل التقرير إلى الإدارة العليا، ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وكذلك إلى أصحاب المصالح عند الضرورة (المدهون، 2011).

يتضح مما سبق أن للمراجعة الداخلية دور مهم في كل مرحلة من مراحل بإدارة المخاطر، وذلك ليتمكن من الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة إدارة المخاطر والتي

تساعده على تقييم برنامج إدارة المخاطر، ومن ثم تقديم تقريره المتعلق بكفاءة البرنامج إلى الأطراف ذات العلاقة.

الجزء الثاني: الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة واختبارها، وأخيراً عرض نتائج الدراسة وتفسيرها، وذلك من خلال التالي:

1- تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين في فروع المصارف التجارية (العامة والخاصة) العاملة في ليبيا والواقعة في مدينتي مصراتة والخمس، والمكونة من (11) مصرفاً تضم (29) فرعاً، يعمل فيها (41) مراجعاً داخلياً، وقد اقتصرت الدراسة على هاتين المدينتين لصعوبة الوصول إلى كل المصارف وفروعها العاملة في ليبيا بسبب ظروف الدولة، حيث تم توزيع عدد (41) صحيفة استبيان، أُسترد منها (39) صحيفة، ويوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية:

يتضح من خلال الجدول السابق:

- أن (61.6%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس فأكثر، وتدل هذه النسبة من حاملي شهادتي البكالوريوس والماجستير على الخلفية العلمية للمستجيبين مما يمكنهم من الإجابة على الاستبيان وتزيد الثقة في إجاباتهم.
- أن النسبة الكبرى من العينة من تخصص المحاسبة وهي (59%) ويليها إدارة الأعمال (17.9%)، وهذا يعني أن غالبية مفردات العينة تخصصهم له علاقة بموضوع الدراسة وأن إجاباتهم سوف تكون ذات قيمة لإنجاز هذه الدراسة.
- أن هناك ما نسبته (56.4%) من أفراد العينة تبلغ مدة الخبرة العملية لهم أكثر من (11) سنة، مما يبين مدى الخبرة العميقة لأفراد عينة الدراسة، ويعني إمكانية الاعتماد على نتائج هذه الدراسة.
- أن مفردات العينة موزعه حسب المسمى الوظيفي إلى (2.6%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم مدير إدارة المراجعة الداخلية، وأن (28.2%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم المراجعة الداخلية، (64.1%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي بهم مراجع داخلي، وأن (5.1%) من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم أخرى المتمثلة في مساعد مدير إدارة المراجعة الداخلية للمنطقة، والمدقق الشرعي، مما يعني شمول العينة على أكثر من طرف والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة وعدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على صحة البيانات المتحصل عليها من الاستبانة.
- أن (69.2%) من عينة الدراسة قد تحصلوا على دورتان تدريبية فأقل مما يشير إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة لم يطلعوا بشكل علمي ومهني على موضوع الدراسة، بمعنى آخر أن هناك ضعف في تأهيل موظفي إدارة المراجعة الداخلية عملياً وعلمياً ليتعاطوا مع موضوع الدراسة.

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الشخصية

م	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	المؤهل العلمي	ثانوية عامة	2	%5.1
		دبلوم متوسط	6	%15.4
		دبلوم عالٍ	7	%17.9
		بكالوريوس	20	%51.3
		ماجستير	4	%10.3
		دكتوراة	0	%0
المجموع			39	%100

م	الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
2	التخصص	محاسبة	23	%59
		علوم مالية ومصرفية	1	%2.6
		إدارة أعمال	7	%17.9
		اقتصاد	3	%7.7
		أخرى	5	%12.8
المجموع			39	%100
3	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	%18
		من 5 إلى 10 سنوات	10	%26
		من 11 إلى 20 سنة	11	%28
		أكثر من 20 سنة	11	%28
المجموع			39	%100
	المسمى الوظيفي	مدير إدارة المراجعة الداخلية	1	%2.6
		رئيس قسم المراجعة الداخلية	11	%28.2
		رئيس وحدة المراجعة الداخلية	0	%0
		مراجع داخلي	25	%64.1
		أخرى	2	%5.1
المجموع			39	%100
	عدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر	لم ينخرط في أي دورة	16	%41
		من 1 إلى 2 دورة	11	%28.2
		من 3 إلى 5 دورات	6	%15.4
		أكثر من خمس دورات	6	%15.4
المجموع			39	%100

2- تصميم صحيفة الاستبيان واختبار صدقها وثباتها:

تم الاعتماد على صحيفة استبيان كمصدر أولي رئيس لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية إذ تم تصميمها بحيث اشتملت على قسمين يمكن عرضهما كما يلي: **القسم الأول:** خاص بالمعلومات العامة المتعلقة بعينة الدراسة ويتكون من (6) فقرات شملت: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، المستوى التنظيمي الذي تتبعه إدارة المراجعة الداخلية، عدد الدورات التدريبية المتحصل عليها في مجال إدارة المخاطر.

القسم الثاني: اشتمل على محورين تضمنا أسئلة وُجِهت إلى أفراد العينة لدراسة إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

ولقياس إجابات فقرات الاستبيان وتحديد آراء أفراد العينة حول مواضيع الاستبيان، وتسهيل ترميز وتنميط الإجابات تم الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي (Likert Scale) الذي يحتمل خمس إجابات، وذلك على النحو التالي:

جدول (2) مقياس الإجابات على الفقرات

التصنيف	المحور الأول	مهمة جداً	مهمة	مهمة إلى حدٍ ما	غير مهمة	غير مهمة إطلاقاً
	المحور الثاني	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز		5	4	3	2	1
الوزن النسبي		%100	%80	%60	%40	%20

حيث تم اختيار الدرجة (1) للإجابة (غير موافق بشدة) ليكون الوزن النسبي في هذه الحالة (20%) حيث يشير إلى أدنى درجات الإجابة كما هو موضح في جدول (2).

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي لصحيفة الاستبيان ومدى ملاءمته لأهداف الدراسة، تم احتساب معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، فكانت النتائج إيجابية بشكل كبير حيث دلت النتائج على أن حيث أن مستوى الدلالة لكل الفقرات أقل من (0.05) وهي بذلك دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، كما أن معاملات الارتباط للفقرات تراوحت قيمتها بين (0.757- 0.977)، مما يؤكد على أن أسئلة الاستبيان تتمتع بالاتساق الداخلي وأن الفقرات تقيس ما وضعت لأجله.

بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تقييم وقياس ثبات الاستبيان، تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach`s Alpha) التي يعتمد على الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، حيث بلغ المعدل الكلي لثبات جميع فقرات الاستبيان (96%)، وهي نسبة عالية تؤكد على ثبات الاستبيان وصلاحيته للاستخدام.

3- تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

لتحديد اتجاه آراء أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبيان تم استخدام الاختبارات اللامعلمية مثل: اختبار الإشارة (Sign Test) لتناسبها مع طبيعة بيانات هذه الدراسة كونها بياناتها ترتيبية، وذلك من خلال إعادة ترميز المتغيرات لتصبح ثنائية الأبعاد بدلاً من خماسية الأبعاد، فالمستوى الأول (قليل التأييد) اشتمل على (غير موافق بشدة، غير موافق، موافق إلى حدٍ ما)، والمستوى الثاني (عالي التأييد) اشتمل على (موافق بشدة، موافق) وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة إيجابية (قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية) بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت نسبة التأييد للمستوى الثاني أكبر من (0.5)، ومستوى الدلالة (P-value) أقل من (0.05) وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة غير إيجابي (محايد أو سلبي) بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية) إذا كانت نسبة التأييد للمستوى الثاني أقل من 0.5، ومستوى الدلالة (P-value) أكبر من 0.05.

الفرضية الأولى: يدرك المراجعون الداخليون العاملون بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا أهمية إدارة المخاطر.

تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة تجاه آراء أفراد العينة لفقرات المحور، والنتائج موضحة في جدول (3).

يتضح من جدول (3) السابق أن الوسيط لجميع فقرات المحور الأول يساوي (3.8)، وأن قيمة النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق) تساوي (69%) وهي أكبر من (50%)، كما بلغ مستوى الدلالة (P-value) 0.000 لذلك يعتبر هذا المحور دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني أن أفراد العينة يدركون أن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة من وجهة نظرهم في المصارف التجارية، بناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يدرك المراجعون الداخليون العاملون بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا أهمية إدارة المخاطر مما يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر.

الفرضية الثانية: تتوفر المتطلبات اللازمة لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر في المصارف التجارية.

تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة تجاه آراء أفراد العينة لفقرات المحور، والنتائج موضحة في جدول (4).

جدول (3) وسيط درجة الإجابة ومستوى الدلالة (P-value) لفقرات محور أهمية إدارة المخاطر

ر.م	المحور الأول	مهمة جداً	مهمة	مهمة إلى حدٍ ما	غير مهمة	غير مهمة إطلاقاً	الوسيط	النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق)	مستوى الدلالة (P-value)
1	تساعد إدارة المخاطر على تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف	%10.3	%71.8	%10.3	%7.7	%0.0	4	%80	0.000
2	تؤدي إدارة المخاطر إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية	%7.7	%51.3	%20.5	%17.9	%0.0	4	%80	0.012
3	تساهم إدارة المخاطر في خفض الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثة إلى أقل مستوى ممكن	%7.7	%64.1	%12.8	%15.4	%0.0	4	%80	0.000
4	تؤدي إدارة المخاطر إلى حماية صورة المصرف بتوفير الثقة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدرتها على توليد الأرباح	%15.4	%61.5	%12.8	%10.3	%0.0	4	%80	0.000
5	تعطي إدارة المخاطر مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي تواجه المصرف	%15.4	%46.2	%20.5	%17.9	%0.0	4	%80	0.004
6	تؤدي إدارة المخاطر إلى إحكام السيطرة والرقابة على المخاطر في الأنشطة المرتبطة بالأصول كالقروض والسندات	%10.3	%56.4	%23.1	%10.3	%0.0	4	%80	0.000
7	تعمل إدارة المخاطر على تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها	%2.6	%41.0	%41.0	%15.4	%0.0	3	%43.6	0.035
8	تساعد إدارة المخاطر على قياس مدى كفاية رأس المال وقدرته على الوفاء بالالتزامات	%7.7	%41.0	%38.5	%12.8	%0.0	3	%60	0.007
	المستوى العام	%5	%64	%26	%5	0.0%	3.8	%69	0.000

جدول (4) وسيط درجة الإجابة ومستوى الدلالة (P-value) لفقرات محور متطلبات أداء مهام المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر.

ر.م	الاستقلالية والموضوعية	مهمة جداً	مهمة	مهمة إلى حدٍ ما	غير مهمة	غير مهمة إطلاقاً	الوسيط	النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق)	مستوى الدلالة (P-value)
1	يتوفر لإدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي بشكل يتيح لها أداء مسؤولياتها المهنية باستقلالية وموضوعية	%25.6	%41	%23.1	%7.7	2.6	4	%66.7	0.000
2	يستطيع موظفو إدارة المراجعة الداخلية إيصال رأيهم بدون عوائق إلى الجهات العليا عند اكتشافهم لمخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف	%20.5	%30.8	%30.8	%15.4	2.6	4	%51.3	0.021
3	تعد إدارة المراجعة الداخلية تقرير عن المخاطر وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة	%12.8	53.9	%17.9	%15.4	%0	4	%66.7	0.001
4	تناقش إدارة المراجعة الداخلية فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	%5.1	%33.3	%30.8	%28.2	%2.6	3	%38.5	0.700
5	تساهم إدارة المراجعة الداخلية بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر	%7.7	%51.3	%33.3	%7.7	0	4	%59	0.000
6	يؤدي موظفو إدارة المراجعة الداخلية مهامهم وفقاً لدليل مكتوب يوضح الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها	%7.7	%46.2	%12.8	%28.2	%5.1	4	%53.9	0.230
	المستوى العام	%13.2	%42.8	%24.8	%17	%2.2	3.5	%56	0.001
	الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمراجعين الداخليين								
7	يتمتع موظفو إدارة المراجعة الداخلية بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالمصرف وأنشطته والمحددة من قبل الإدارة.	%7.7	%41.0	%38.5	%12.8	%0.0	3	%60	0.007
8	يمتلك موظفو إدارة المراجعة الداخلية القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية	%10	%44	%36	%10	%0	4	%54	0.001
9	يتم تزويد موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمهارات والخبرات المطلوبة والقدرة على تحديد ومراقبة وقياس وإدارة المخاطر.	%18	%44	%33	%5	%0	4	%62	0.000
10	يمتلك موظفو إدارة المراجعة الداخلية المهارات اللازمة لمعرفة الضوابط الرقابية المتعلقة بتقنية المعلومات	%5	%31	%33	%26	%5	3	%36	0.845
11	يمتلك موظفو إدارة المراجعة الداخلية الخبرة الكافية في مواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون.	%5.1	%51.3	%25.6	%18	%0	4	%56.4	0.009

ر.م	الكفاءة المهنية والتدريب ال كافي للمراجعين الداخليين	مهمة جداً	مهمة	مهمة إلى حدٍ ما	غير مهمة	غير مهمة إطلاقاً	الوسيط	النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق)	مستوى الدلالة (P-value)
12	يحرص موظفو إدارة المراجعة الداخلية على تحسين وتطوير قدراتهم بالحصول على مؤهلات علمية عالية في مهنة المحاسبة والمراجعة.	%7.7	%41	%33.3	%18	%0	3	%48.7	0.031
13	تعتمد إدارة المراجعة الداخلية على استخدام التقنيات الحديثة كالأجهزة الإلكترونية والمنظومات في المراجعة لتقديم خدمة بجودة عالية	%12.8	%51.3	%23.1	%12.8	%0	4	%64.1	0.001
14	تحرص إدارة المراجعة الداخلية على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات في مجال إدارة المخاطر	%17.9	%33.3	%23.1	%20.5	%5.1	4	%51.3	0.100
	المستوى العام	%7.7	%12.8	%54	%20.5	%5	3	%20.5	0.815
	نطاق عمل المراجعة الداخلية								
15	تركز إدارة المراجعة الداخلية جهودها على هدف تدعيم وتقوية منظومة الرقابة على المصرف	%10.3	%56.4	%20.5	%7.7	%5.1	4	%66.7	0.000
16	تقوم إدارة المراجعة بمناقشة مدى كفاءة إجراءات نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي	%7.7	%25.6	%36	%25.6	%5.1	3	%33.3	1.000
17	تقوم إدارة المراجعة بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصرف	%5.1	%48.7	%23.1	%23.1	%0	4	%53.8	0.045
18	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من الالتزام والانضباط وفقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها داخل المصرف	%28.2	%43.6	%17.9	%10.3	%0	4	%71.8	0.000
19	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها.	%12.8	%30.8	%30.8	%20.5	%5.1	3	43.6	0.248
20	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بأنشطة المصرف	%7.7	%35.9	%28.2	%25.6	%2.6	3	%43.6	0.345
21	تقوم إدارة المراجعة الداخلية باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة	%7.7	%38.5	%38.5	%15.4	%0	3	%46.2	0.023
22	تتأكد إدارة المراجعة الداخلية من مدى استجابة الإدارة للتوصيات المحالة من قبل المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي لتحسين كفاءة نظام إدارة المخاطر في المصرف	%18	%33.3	%28.2	%15.4	%5.1	4	51.3	0.038
	المستوى العام	%12.2	%39.1	%27.9	%18	%2.8	3.4	%51.3	0.002

ر.م	تخطيط أعمال المراجعة الداخلية	مهمة جداً	مهمة	مهمة إلى حدٍ ما	غير مهمة	غير مهمة إطلاقاً	الوسيط	النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق)	مستوى الدلالة (P-value)
23	تعمل إدارة المراجعة الداخلية وفق إجراءات مكتوبة وواضحة ومُحَدِدة لصلاحياتها ومسؤولياتها.	%7.7	%46.2	%12.8	%28.2	%5.1	4	%53.9	0.230
24	تستند خطة عمل إدارة المراجعة الداخلية على التقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة، وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر.	%5.1	%41	%33.3	%15.4	%5.1	3	%46.1	0.078
25	يتم تحديد برنامج المراجعة الداخلية بناءً على مستوى المخاطر المصاحبة لأنشطة المصرف.	%10	%33.3	%31	%23.1	%2.6	3	%43.3	0.248
26	تتعاون إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	%10	%35.9	%38.5	%13	%2.6	3	%45.9	0.023
27	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فاعلية هذه الخطة.	%7.7	%25.6	%28.2	%35.9	%2.6	3	%33.3	0.850
28	تهتم إدارة المراجعة الداخلية باستمرارية وكفاءة البرامج التدريبية لزيادة المعرفة العلمية بإدارة المخاطر لدى للعاملين فيها	%15.4	%38.5	%20.5	%23	%2.6	4	%53.8	0.072
29	تتولى إدارة المراجعة الداخلية تقييم أي خدمة جديدة ينوى المصرف تقديمها، للتعرف على مخاطرها والإجراءات الرقابية اللازمة للحد منها.	%17.9	%38.5	%20.5	%20.5	%2.6	4	%56.4	0.031
30	يقوم موظفو إدارة المراجعة الداخلية بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في تحديد المخاطر التي تؤثر على عمل المصرف	%12.8	%33.3	%38.5	%12.8	%2.6	3	46.1	0.023
	المستوى العام	%10.8	%36.6	%27.9	%21.5	%3.2	3.3	%47.4	0.230
	المستوى العام لجميع فقرات المحور	%11.8	%39.4	%28.3	%18.2	%2.3	3.4	%51.2	0.001

يتضح من جدول (4) السابق أن:

- قيمة الوسيط لجميع فقرات المستوى الأول من المحور يساوي (3.5)، وأن قيمة النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق) تساوي (56%) وهي أكبر من (50%)، كما بلغ مستوى الدلالة (P-value) (0.001) وهو أقل من (0.05)، مما يعني أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا المستوى دلالة إحصائية، بمعنى أن هناك موافقة.
- قيمة الوسيط لجميع فقرات المستوى الثاني من المحور يساوي (3.4)، وأن قيمة النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق) تساوي (50%)، كما بلغ مستوى الدلالة (P-value) (0.010) وهو أقل من (0.05)، مما يعني أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا المستوى دلالة إحصائية، بمعنى أن هناك موافقة إلى حدٍ ما.
- قيمة الوسيط لجميع فقرات المستوى الثالث من المحور يساوي (3.4)، وأن قيمة النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق) تساوي (51.3%) وهي أكبر من (50%)، كما بلغ مستوى الدلالة (P-value) (0.002) وهو أقل من (0.05)، مما يعني أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا المستوى دلالة إحصائية، بمعنى أن هناك موافقة.
- قيمة الوسيط لجميع فقرات المستوى الرابع من المحور يساوي (3.3)، وأن قيمة النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق) تساوي (47.4%) وهي أقل من (50%)، كما بلغ مستوى الدلالة (P-value) (0.230) وهو أكبر من (0.05)، مما يعني أن الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول لفقرات ليس له دلالة إحصائية، بمعنى أن نسبة الموافقة لا تختلف عن عدم الموافقة.

وبصفة عامة نجد أن المستوى العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور متوسط حيث أن قيمة الوسيط لجميع فقرات المحور يساوي (3.5)، وأن قيمة النسبة الفعلية (موافق بشدة، موافق) تساوي (51.2%) وهي أكبر من (50%)، كما بلغ مستوى الدلالة (P-value) (0.000)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرات بالموافقة بدرجة متوسط، وبالتالي نستنتج من ذلك أن أفراد العينة يتفقون على أن المتطلبات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر تتوفر لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا بمستوى متوسط، بناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: **تتوفر المتطلبات اللازمة لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية.**

9- النتائج:

في ضوء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العامة في ليبيا تم التوصل إلى:

- أن المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية يدركون بشكل كبير أهمية إدارة المخاطر في المصارف.
- تتوفر لدى المصارف المتطلبات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بشكل متوسط، وبالتالي تتوفر لدى المصارف إمكانية لتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر.

10- التوصيات:

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ولضمان توفر إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر يقترح الباحثان مجموعة من التوصيات وهي:

- ضرورة تعزيز وعي المراجعين الداخليين بأهمية بإدارة المخاطر وطبيعة دورهم فيها، وذلك من خلال الاهتمام بإجراء دورات تدريبية مستمرة في مجال إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية، وبما يتلاءم مع المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية.
- ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها في إطار المفاهيم الحديثة لإجراءات المراجعة الداخلية وبما يتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال المهنة والعمل.
- ضرورة التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، بما يساهم في تحقيق أهدافها وإضافة قيمة لها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الجمعية المصرية لإدارة الأخطار Egyptian Risk Management Association (ERMA) (2008). معيار إدارة الخطر، www.erma-egypt.org.
2. الحيزان، أسامة بن فهد (2008). تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة متطلبات الحوكمة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
3. الخطيب، سمير عبد المقصود (2008). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. ط2، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف.
4. الشمام، ماهر على (2012). استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية في منشآت الأعمال. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد107.
5. الشمري، صادق راشد (2013). استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، ط1، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
6. المحجوب، حميدة على (2015). دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير غير منشور، الأكاديمية الليبية، مصرته، ليبيا.
7. المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
8. بن عمارة، نوال (20-10/21/ 2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
9. جاد الرب، سيد محمد (2011). الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات التنظيمية. دار الكتب المصرية، الإسماعيلية، مصر.
10. زرارقي، هاجر (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر
11. صبح، داود يوسف (2007). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ط1، اتحاد المصارف التجارية العربية، ط1، بيروت، لبنان.
12. عبدلي، لطيفة (2012). دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلسمان، الجزائر.
13. عتش، عبده أحمد عبده (2011). إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر
14. فرج، شعبان (2013). دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ط (بدون)، جامعة البويرة.
15. قندوز، عبدالكريم احمد (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9.
16. محمد، فضل عبد الكريم (2008). إدارة المخاطر في المصارف التجارية الإسلامية. رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الخرطوم، السودان.
17. مرابطي، نوال (2013). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.
18. مونة، هجيرة (2014). واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Coetzee, Philna & Fourie, Houdini, (2009), Perceptions on the role of the internal audit function in, African Journal of Business Management Vol.3 (13): http://www.academicjournals.org/AJBM

2. Spira, Laura F & Page, Michael, (2006). Risk Management The Reinvention of Internal Control and The Changing Role of Internal Audit. Accounting , Auditing. Accountability Journal, Vol. 16, N.4, www.emeradin-sight.com.

3. The Institute of Internal Auditors, (2011). Internal Auditing role in risk management: www.theiia.org
4. The Institute of Internal Auditors, (2012). International Standards for Professional Practice of Internal Auditing Standards, review. Issued:www://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/IPPF